IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2008/4
Date: 22 February 2008

Restricted Distribution
Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٥(ج) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2008/6)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتّفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) في جمهوريّة إيران الإسلاميّة (إيران) (الوثيقة GOV/2007/58). ويغطي التقرير الحالي التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

٢- في يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اجتمع المدير العام في طهران مع سعادة السيد آية الله علي خامنئي، القائد الأعلى لإيران؛ وسعادة السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس إيران؛ وسعادة السيد غلام أغازادة نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية؛ وسعادة السيد منوجهر متكي وزير الخارجية؛ وسعادة السيد سعيد جليلي أمين مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران. وقد تمثل غرض الزيارة في مناقشة سبل ووسائل تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وكذلك الإسراع بتنفيذ خطة العمل المتفق عليها بين إيران والأمانة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بغية توضيح القضايا العالقة الخاصة بتنفيذ الضمانات (ملحق الوثيقة GOV/2007/48).

٣- وأثناء المناقشات قالت القيادة الإيرانية إن برنامج إيران النووي ظل دائماً قاصراً على الأغراض السلمية حصراً وإنه لم يكن هناك قط أي برنامج لتطوير أسلحة نووية. ووافقت السلطات الإيرانية على الإسراع بتنفيذ خطة العمل.

ألف- تنفيذ خطة العمل بشأن القضايا العالقة

ألف-١- مصدر التلوّث

٤- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قدمت الوكالة إلى إيران أسئلة تتعلق بمصدر التلوث بجسيمات اليورانيوم الذي عُثر عليه في بعض المعدات الموجودة بجامعة تقنية، وطبيعة هذه المعدات، والاستخدام المتوخى منها؛ وأسماء وأدوار الأفراد والكيانات المعنية، بما في ذلك مركز البحوث الفيزيائية (الفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2007/58). وكان الرئيس السابق لمركز البحوث الفيزيائية هو الذي اشترى تلك المعدات؛ علماً بأنه كان يشغل أيضاً منصب أستاذ في الجامعة. وهو كان قد اشترى أيضاً، أو سعى إلى شراء، معدات أخرى؛ منها مثلاً آلات اتزان، وأجهزة لقياس الطيف الكتلي، ومغنطيسات، ومعدات لمناولة الفلورين؛ وهي معدات يمكن أن تفيد في أنشطة إثراء اليورانيوم (الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2006/27).

٥- وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ثم من ١٥ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عُقدت في طهران اجتماعات بين الوكالة ومسؤولين إيرانيين قدمت إيران أثناءها إجابات على تلك الأسئلة؛ في حين التمست الوكالة إيضاحات إضافية بشأن الغرض المتوخى من المعدات، والأشخاص والكيانات الذين طلبوا الحصول على تلك المفردات؛ والجهات التي تلقت المعدات وأوجه استخدام تلك المعدات وأماكن وجودها في الماضي والحاضر. وفي رسالة متابعة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قدمت الوكالة إلى إيران تفاصيل أخرى بشأن المعدات.

٦- وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ذكَّرت الوكالة إيران بأنه يجب على إيران أن تقدم إيضاحات إضافية من أجل السماح بإجراء تقييم كامل لقضية مصدر التلوث وجهود الشراء.

٧- وفي رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قدمت إيران إجابات على الأسئلة التي طرحتها الوكالة في رسالتها المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ألف-١-١- استخدام المعدات، ومصدر التلوث

٨- بناء على أقوال إيران فإن معدات التفريغ الهوائي اشتراها في عام ١٩٩٠، نيابة عن الجامعة التقنية، الرئيس السابق لمركز البحوث النووية؛ وذلك نظراً لما له من خبرة في المشتريات ونظراً لما للمركز المذكور من اتصالات تجارية. وكان من المتوخى استخدام تلك المعدات في إدارة الفيزياء التابعة للجامعة التقنية من أجل تكسية مفردات معينة؛ منها مثلاً مرايا بصرية، وأجهزة ليزر بصرية، ومرايا ليزر، وطبقات مقاومية لخلايا ومرايا شمسية تستعمل في غرف العمليات الجراحية الطبية.

٩- وقالت إيران إنه لوحظ، عند استلام تلك المعدات في عام ١٩٩١، أن الشحنات غير كاملة وأنه تم توريد بعض الأجزاء غير السليمة. ومن ثم تم تخزين تلك المعدات في الجامعة. وقالت إيران أيضاً إن عدة رسائل شكوى وُجِهت إلى الشركة الموردة على فترات متقطعة كان آخرها في عام ١٩٩٤؛ لكن دون طائل.

١٠- وبناء على أقوال إيران فإن بعض قطع المعدات الفردية استخدمت، سواء داخل الجامعة أو خارجها، خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٣ في أنشطة بحث وتشغيل وصيانة انطوت على ظروف تفريغ هوائي؛ إلا أنه لم يتم قط استخدام أجزاء أخرى من البضاعة الموردة. وفي معرض شرح إيران لكيفية حدوث التلوث قالت إيران إنه في عام ١٩٩٨ كان هناك شخص يتولى اختبار مكونات طرد مركزي مستعملة من باكستان في المختبر الواقع

في ميدان فاناك لصالح هيئة الطاقة الذرية الإيرانية (الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2004/34) وإن هذا الشخص طلب من قسم التفريغ الهوائي في الجامعة الحضور من أجل إصلاح مضخة. وقالت إيران إن بعض مفردات معدات التفريغ الهوائي المشار إليها آنفاً استخدمت في هذا النشاط الإصلاحي وإن تلك المفردات أعيدت إلى الجامعة في نهاية المطاف حيث أدت إلى نشر التلوث بجسيمات اليورانيوم.

١١- ومن أجل تقييم المعلومات التي قدمتها إيران تحدثت الوكالة مع الشخص الذي يعمل في مختبر ميدان فاناك ومع الفني المختص بالتفريغ الهوائي الذي يعمل في الجامعة والذي أجرى تلك الإصلاحات. وشاهدت الوكالة أيضاً المضخة التي كان قد تم إصلاحها باستخدام المعدات المعنية. وأجرت الوكالة تحليلاً تفصيلياً لبصمات تلوث المعدات وقارنت تلك البصمات بالبصمات الخاصة بالعينات المسحية التي أخذت من مكونات الطرد المركزي في إيران التي يعود منشؤها إلى باكستان. وخلصت الوكالة إلى أن شروح إيران والوثائق الداعمة التي قدمتها بشأن المصدر المحتمل للتلوث بجسيمات اليورانيوم في الجامعة ليست غير متسقة مع البيانات المتاحة للوكالة في الوقت الحاضر. وتعتبر الوكالة أن هذه المسألة لم تعد عالقة في هذه المرحلة. إلا أن الوكالة تواصل، وفقاً لإجراءاتها وممارساتها، السعي إلى تأكيد قاطع لاستنباطاتها وإلى التحقق من هذه القضية في إطار تحققها من اكتمال إعلانات إيران.

ألف-١-٢- أنشطة المشتريات التي اضطلع بها الرئيس السابق لمركز البحوث الفيزيائية

١٢- بناء على أقوال إيران فإن الغرض من أي من المعدات التي اشتراها الرئيس السابق لمركز البحوث الفيزيائية أو التي استفسر عنها (انظر الفقرة ٤ أعلاه) لم يتمثل في استخدامها في إثراء اليورانيوم أو في أنشطة تتعلق بتحويله سواء من أجل بحوث تطويرية أو من أجل أنشطة تعليمية في هذه المجالات. وزعمت إيران أن المشتريات الفعلية ومساعي الشراء التي قام بها الرئيس السابق لمركز البحوث الفيزيائية تمت أيضاً بالنيابة عن كيانات إيرانية أخرى، وذلك حسبما هو مبين أدناه.

١٣- وقالت إيران إن معدات التفريغ الهوائي التي اشتراها رئيس المركز المذكور كان القصد من ورائها أن تخدم أغرضاً تعليمية في مختبر تقنية التفريغ الهوائي التابع للجامعة؛ خاصة استخدامها في تجارب يجريها الطلبة على إنتاج طبقات رقيقة باستعمال تقنيات التبخير والتفريغ الهوائي، والتكسية باستعمال نظم التفريغ الهوائي، والكشف عن ثغرات التسرب التي تشوب نظم التفريغ الهوائي. ودعماً لأقوالها قدمت إيران أدلة تعليمات تتعلق بشتى التجارب، ومراسلات داخلية بشأن شراء المعدات، ووثائق شحن. وزار مفتشو الوكالة مختبر تقنية التفريغ الهوائي؛ وأكدوا صحة وجود تلك المعدات هناك.

١٤- وقالت إيران إن بعض المغنطيسات قد اشتراها أيضاً رئيس مركز البحوث الفيزيائية بالنيابة عن إدارة الفيزياء بالجامعة، وذلك لأغراض تعليمية تخص "تجارب لنز-فارادي". ودعماً لهذه الأقوال قدمت إيران عدداً من الوثائق: أدلة تعليمات تتعلق بالتجارب، وطلبات تمويل تبين أن قراراً قد اتخذ بمخاطبة رئيس المركز المذكور سعياً وراء طلب القطع وشرائها، وفاتورة مبيعات نقدية صادرة عن المورد. وقالت إيران إن المغنطيسات ألقيت في سلة المهملات بعد استعمالها.

١٥- وبناء على أقوال إيران فإن رئيس المركز المذكور سعى مرتين، بنجاح في إحداهما، إلى شراء آلة اتزان لصالح إدارة الهندسة الميكانيكية التابعة للجامعة من أجل أغراض تعليمية؛ منها مثلاً قياس ما يتولد في المكونات الدوارة من ذبذبات وقوى بسبب انعدام الاتزان. ودعماً لأقوال إيران أطلعت الوكالة على إجراءات تجارب

المختبرات وطلبات بشأن المشتريات ورسالة تؤكد اكتمال عملية الشراء. وزار مفتشو الوكالة إدارة الهندسة الميكانيكية، وأكدوا صحة وجود آلة الاتزان هناك.

١٦- وبناء على أقوال إيران فقد سعى أيضاً رئيس المركز المذكور إلى شراء ٤٥ اسطوانة غاز تحتوى كل منها على ٢,٢ كغم من غاز الفلورين، وذلك نيابة عن مكتب العلاقات الترابطية الصناعية التابع للجامعة. وقالت إيران إن الغرض المتوخى من غاز الفلورين كان يتمثل في تعزيز الاستقرار الكيميائي للأوعية البوليميرية. ودعماً لأقوالها أظهرت إيران طلباً لشراء الفلورين ومراسلات بين رئيس المركز المذكور ورئيس الجامعة بشأن رفض المورد المقترح توريد السلع.

١٧- وقالت إيران إن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية واجهت صعوبات في الشراء بسبب العقوبات الدولية المفروضة على البلد وإن هذا هو السبب في أن الهيئة المذكورة طلبت من عميد الجامعة أن يساعدها على شراء مطياف سادس فلوريد يورانيوم كتلي. وبناء على أقوال إيران فإن عميد الجامعة قام في عام ١٩٨٨ بمخاطبة رئيس ورشة الميكانيكا التابعة لمجموعة الشهيد هِمَّت الصناعية التي تتبع وزارة سباه سائلاً إياه أن يتناول أمر هذه المشتريات. وبناء على أقوال إيران فإنه لم يحدث قط أن تم توريد المطياف الكتلي. إن رئيس ورشة الميكانيكا، الذي عين فيما بعد رئيساً لمركز البحوث الفيزيائية عند إنشائه في عام ١٩٨٩، هو نفس الشخص الضالع في مساعي الشراء الأخرى المشار إليها آنفاً.

١٨- وأحاطت الوكالة علماً بما قدمته إيران من معلومات ووثائق داعمة، وكذلك بالأقوال التي أدلى بها للوكالة الرئيس السابق لمركز البحوث الفيزيائية؛ حيث خلصت إلى أن الردود لم تكن غير متسقة مع الاستخدام المعلن للمعدات. وسيتم المضي في تناول دور مركز البحوث الفيزيائية وأنشطته في سياق مناقشة الدراسات المزعومة على النحو الوارد أدناه.

ألف-٢- وثيقة معدن اليورانيوم

١٩- في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تلقت الوكالة من إيران نسخة من الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة وتصف إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن يورانيوم وسبك معدن يورانيوم مثرى في أشكال نصف كروية، وهي مكونات أسلحة نووية. وأعلنت إيران مجدداً أنها تلقت هذه الوثيقة جنباً إلى جنب مع وثائق الطاردات المركزية طراز P-1 في عام ١٩٨٧؛ وأن إيران لم تطلب تلك الوثيقة. وما زالت الوكالة تنتظر الحصول من باكستان على رد بشأن الظروف التي اكتنفت تسليم هذه الوثيقة من أجل فهم كامل نطاق ومحتوى العرض الذي قدمته الشبكة في عام ١٩٨٧ (الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من الوثيقة GOV/2006/15).

ألف-٣- البولونيوم-٢١٠

٢٠- يتسم البولونيوم-٢١٠ بأهمية للوكالة نظراً لإمكانية استخدامه ليس فقط في التطبيقات المدنية (كبطاريات النظائر المشعة مثلاً)، بل وأيضاً – بالاقتران مع البيريليوم – للأغراض العسكرية، مثل نظم بدء سلسلة التفاعلات النيوترونية في بعض تصاميم الأسلحة النووية. وفي ٢٠ و٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عُقِد اجتماع في طهران بين الوكالة ومسؤولين إيرانيين قدَّمت إيران خلاله إجابات على الأسئلة التي طرحتها الوكالة في رسالتها المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن بحوث البولونيوم ٢١٠ (الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2007/58). وقد تضمنت أسئلة الوكالة طلباً بالاطلاع على وثائق المشروع الأصلية.

٢١- وعلى حد قول إيران، طُلِب في الثمانينات من علماء في مركز طهران للبحوث النووية (اختصاراً مركز طهران) اقتراح أنشطة بحثية جديدة. واقتُرح مشروع يدعى "إنتاج البولونيوم-٢١٠ عن طريق تشعيع البزموث-٢٠٩ في مفاعل مركز طهران للبحوث النووية"، أقرته في نهاية المطاف اللجنة الاستشارية العلمية التابعة للمركز المذكور في عام ١٩٨٨. واشتمل المشروع على بحوث جوهرية هدفها تعزيز الجانب المعرفي لهذه العملية. وعلى حد قول إيران، فإنه لم يستهدف تطبيقاً مباشراً بعينه. بيد أن الاقتراح الأوَّلي أتى على ذكر استخدام محتمل في بطاريات نظائر مشعة، إذا ثبت نجاح استخلاص البولونيوم-٢١٠ كيميائياً.

٢٢- وأكدت إيران مجدداً أن المشروع لم يكن جزءاً من أي مشروع بحثي تطويري أكبر، وإنما كان مبادرة شخصية من قائد المشروع. وعلى حد قول إيران، فإن الكيميائي الذي كان يعمل في المشروع غادر البلد قبل أداء معالجة كيميائية كاملة، وأجهِض المشروع وطُرِحَت العينات الفاسدة جانباً كنُفاية (الفقرة ٣٠ من الوثيقة GOV/2004/11).

٢٣- ودعماً لما ذكرته إيران، قدمت نسخاً إضافية من الأوراق ومواد البحوث المطبوعة التي شكلت الأساس الذي استند إليه طلب إقرار المشروع. كما قدَّمَت إيران نسخاً من اقتراح المشروع وتسجيلاً لوقائع الاجتماع ووثيقة الإقرار الصادرة عن اللجنة الاستشارية العلمية التابعة لمركز طهران، فضلاً عن نسخة كاملة من سجل أداء المفاعل تغطي كامل فترة وجود العينات في المفاعل.

٢٤- واستناداً إلى فحص جميع المعلومات المقدَّمة من إيران، خلصت الوكالة إلى أن الإيضاحات المتعلقة بمحتوى وحجم تجارب البولونيوم-٢١٠ كانت متسقة مع استنباطات الوكالة والمعلومات الأخرى المتوافرة لديها. وتعتبر الوكالة أن هذه المسألة لم تعد عالقة في هذه المرحلة. بيد أن الوكالة تواصل، وفقاً لإجراءاتها وممارساتها، السعى إلى تأكيد قاطع لاستنباطاتها وإلى التحقق من هذه القضية في إطار تحققها من اكتمال إعلانات إيران.

ألف-٤- منجم "غشين"

٢٥- في ٢٢ و٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عُقِد اجتماع في طهران بين الوكالة ومسؤولين إيرانيين قدَّمت خلاله إيران إجابات على الأسئلة التي طرحتها الوكالة في رسالتها المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (الفقرة ٢٧ من الوثيقة GOV/2007/58) بغية تحقيق فهم أفضل للترتيبات المعقدة التي تحكم الإدارة السابقة والحالية لمنجم اليورانيوم ووحدة المعالجة المتصلة به في غشين (الفقرات ٢٦-٣١ من الوثيقة GOV/2005/67).

٢٦- وعلى حد قول إيران، فإن مسؤولية استغلال اليورانيوم في منجم غشين، وكذلك أنشطة معالجة الركاز في محطة غشين لتركيز خام اليورانيوم، كانت دائماً وما زالت واقعة على عاتق هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

٢٧- وذكرت إيران أنه تم، بحلول عام ١٩٨٩، تحديد حجم احتياطيات اليورانيوم في ساغاند بوسط إيران بالتعاون مع خبراء صينيين. وبالنظر إلى الناتج الواعد لهذه المنطقة، أبرم عقد مع شركات روسية في عام ١٩٩٥ لتجهيز منجم ساغاند بالمعدات وتصميم محطة لمعالجة ركاز اليورانيوم. لكن الاعتمادات التي خُصِّصت لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في الخطة الخمسية الحكومية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ كانت غير كافية لمواصلة الأنشطة في كلٍّ من غشين وساغاند. ونظراً لأن حجم اليورانيوم الموجود في ساغاند (١٠٠٠ طن تقريباً) كان أكبر مما هو موجود في غشين (٤٠ طناً تقريباً)، فقد تقرَّر إنفاق الاعتمادات المتاحة على ساغاند.

٢٨- وعلى حد قول إيران، خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ أنجِزت في مركز معالجة الركاز التابع لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية والكائن في مركز طهران مهام من قبيل إعداد تقارير ودراسات تقنية، إلى جانب بعض الاختبارات الكيميائية للخامات. وانصبّ التركيز في بعض الأعمال المتعلقة بالوثائق على تبرير تمويل غشين في الخطة الخمسية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. وقد كُلِّلت هذه الجهود بالنجاح وأُقِرَّ في الخطة تمويل المزيد من أعمال التنقيب والاستغلال في غشين. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، صدر قرار بتشييد محطة لتركيز خام اليورانيوم في غشين، فيما يُعرَف باسم "المشروع 5/15".

٢٩- وخلال الاجتماعات التي عقدت يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قدمت إيران أيضاً للوكالة وثائق داعمة بشأن الميزانية والخطط الخمسية والعقود المبرمة مع كيانات أجنبية وعملية إعداد الدراسات والتقارير. وخلصت الوكالة إلى أن الوثائق كافية لتأكيد الاهتمام المستمر من جانب هيئة الطاقة الذرية الإيرانية بغشين ومواصلة نشاطها فيه خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩.

٣٠- وفيما يخص منشأ ودور شركة Kimia Maadan (KM)، ذكرت إيران أن مركز معالجة الركاز قد استعان، إلى جانب موظفيه، باستشاريين وخبراء من أجل مشاريع شتى، بما فيها أعمال تتعلق بغشين. وعندما أُقِرَّت في عام ١٩٩٩ الميزانية المرصودة للتنقيب والاستغلال في غشين، كَوَّنَ بعض الخبراء والاستشاريين شركة (KM) للاضطلاع بإبرام عقد مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية يخص محطة غشين. وقُدِّمت إلى الوكالة وثائق داعمة تبيِّن أن شركة KM سُجِّلَت كشركة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقالت إيران إن المِلاك الأساسي للعاملين بشركة KM المقدَّر بنحو ستة أشخاص، قد يتألف من خبراء سبق لهم العمل في مركز معالجة الركاز. وفي ذروة النشاط، وَظَّفَت الشركة أكثر من ١٠٠ شخص. واستعانت شركة KM، إلى جانب موظفيها، بخبراء من الجامعات وبمقاولين من الباطن للعمل في المشروع.

٣١- وعلى حد قول إيران، زوَّدت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية شركة KM بمعلومات عن التصميم النظري شملت رسومات وتقارير تقنية. وكانت مهمة شركة KM هي إعداد التصميم التفصيلي، وشراء المعدات وتركيبها، ووضع محطة غشين لتركيز خام اليورانيوم قيد العمل. وفرض العقد قيوداً زمنية، فأدى ضغط الوقت إلى ارتكاب بعض الأخطاء. وبعد إتمام التصميم التفصيلي، اقتضى الأمر إجراء تغييرات مما أسفر عن مشاكل مالية واجهتها شركة KM.

٣٢- وذكرت إيران أن شركة KM لم يكن لديها سوى مشروع واحد – وهو المشروع المتعاقد عليه مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والخاص بتشييد محطة غشين لتركيز خام اليورانيوم على أساس تسليم المفتاح. بيد أن الشركة ساعدت أيضاً في عمليات شراء تخص هيئة الطاقة الذرية الإيرانية بسبب قيود الشراء المفروضة على الهيئة المذكورة نتيجة العقوبات (الفقرة ٣٩ من الوثيقة GOV/2006/15). وقدَّمَت إيران وثيقة تسرد المفردات التي تم شراؤها لمرفق تحويل اليورانيوم. وعلى حد قول إيران، نظراً للمشاكل المالية التي واجهتها شركة KM، أوقفت الشركة المذكورة العمل في مشروع غشين في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهو تاريخ انتهاء العقد المبرم مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية لمدة ثلاث سنوات. وذكرت إيران أن شركة KM أوقِف تسجيلها رسمياً في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وقدمت وثيقة داعمة لهذه الإفادة. وبعد توقُّف شركة KM عن العمل، تولى مركز معالجة الركاز مرة أخرى العمل في محطة غشين لتركيز خام اليورانيوم.

٣٣- وذكرت إيران أن شركة KM استطاعت إحراز تقدم حثيث منذ إنشائها في أيار/مايو ٢٠٠٠ وتمكنت من تركيب أساسات محطة تركيز خام اليورانيوم بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حيث كان مركز معالجة

الركاز قد انتهى من وضع التصميم النظري للمحطة. وقُدِّم هذا التصميم النظري وسائر "المعارف التقنية" إلى شركة KM، التي استخدمت هذه المعلومات في التصميم التفصيلي لمعدات المعالجة. ونتيجة لذلك، تمكنت شركة KM بسرعة من إعداد الرسومات وإصدار أوامر الشراء. وقدَّمت إيران للوكالة الوثائق الداعمة للعمل النظري الذي أنجزته هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

٣٤- وكثير من المعلومات الداعمة التي قدمتها إيران لم يُعرَض على الوكالة خلال مناقشات سابقة بشأن غشين. وقد خلصت الوكالة إلى أن المعلومات والشروح المقدَّمة من إيران أيدتها الوثائق التي يتسق محتواها مع المعلومات المتوافرة بالفعل لدى الوكالة. وتعتبر الوكالة أن هذه المسألة لم تعد عالقة في هذه المرحلة. بيد أن الوكالة تواصل، وفقاً لإجراءاتها وممارساتها، السعي إلى تأكيد قاطع لاستنباطاتها وهي مستمرة في التحقق من هذه القضية في إطار تحققها من اكتمال إعلانات إيران.

ألف-٥- الدراسات المزعومة

٣٥- ظلت الوكالة تحث إيران، حسبما طلب مجلس الأمن، على تناول الدراسات المزعومة بشأن تحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم ("مشروع الملح الأخضر") والتجارب المتعلقة بمواد شديدة الانفجار وتصميم مركبة قذائف عائدة، وهي الدراسات التي قد يكون لها بعد نووي عسكري والتي تبدو مترابطة من الناحية الإدارية، ونظراً لاحتمال أن تكون ذات صلة بمواد نووية (الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2007/58). وفي إطار خطة العمل، وافقت إيران على تناول هذه الدراسات المزعومة.

٣٦- وفي ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأثناء الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ناقشت الوكالة وإيران تلك الدراسات المزعومة خلال اجتماعات عُقِدت في طهران. وفي غضون هذه المناقشات، قدمت الوكالة معلومات تفصيلية حول المزاعم المثارة وطلبت إيضاحاً بشأن قضايا أخرى نشأت أثناء تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك دور كلٍّ من مركز البحوث الفيزيائية وشركة KM ومعهد البحوث التعليمية ومعهد الفيزياء التطبيقية (الفقرتان ١٠٠ و ١٠١ من الوثيقة GOV/2004/83).

٣٧- وأطلعت الوكالة إيران على وثائق معيَّنة أعطتها للوكالة دول أعضاء أخرى وقيل إن منشأها إيران، من بينها مخطط لسير عمليات تحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم على نطاق تجريبي. وتشير الوثائق إلى أن طاقة هذه العملية تبلغ نحو طن سنوياً من رابع فلوريد اليورانيوم. ويحمل مخطط سير العمليات علامات مميزة لشركة KM ويشير إلى "المشروع 5/13". وتشمل الوثائق مراسلات بين موظفي المشروع وشركة خاصة أخرى بشأن شراء أجهزة للمعالجة. وتشير هذه المراسلات أيضاً إلى قيادة المشروع المتعلق بمركبة القذائف العائدة. كما عرضت الوكالة مخطط عملية بشأن إنتاج ٥٠ طناً من رابع فلوريد اليورانيوم سنوياً.

٣٨- وذكرت إيران أن تلك المزاعم لا أساس لها من الصحة وأن المعلومات التي أطلعت الوكالة إيران عليها ملفقة. بيد أن إيران وافقت على إيضاح إفادتها بالتفصيل. وفي ٨ شباط/فبراير و١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أكدت الوكالة من جديد، كتابةً، طلبها إيضاحات إضافية. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ردت إيران، مؤكِّدةً من جديد إفاداتها السابقة ومعلنةً أن هذا هو تقويمها النهائي بشأن هذه النقطة. وذكرت إيران أن الجهة الوحيدة التي كان، وما زال، لها ضلع في أنشطة دورة الوقود هي هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وأن الهيئة المذكورة أبرمت عقداً مع شركة KM من أجل تطوير محطة لتركيز خام اليورانيوم في غشين، وهو المشروع الوحيد الذي انخرطت فيه الشركة في أي وقت مضى. وترى إيران أن مخطط سير العمليات ملفق وأن الاتهام لا يستند إلى أي أساس.

٣٩- وخلال الاجتماعات التي عُقِدت في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وضعت الوكالة تحت تصرف إيران وثائق لفحصها وقدمت معلومات تقنية إضافية تتصل بما يلي: اختبار معدات إطلاق بمفجِّر عالي الفلطية؛ وتطوير مفجِّر مجهز بسلك قنطرة تفجير؛ والإطلاق المتزامن لمفجِّرات متعددة مجهزة بسلك قنطرة تفجير، ووضع ترتيب لاختبار متفجرات تنطوي على استخدام عمود قطره ٤٠٠ م وقدرة إطلاق بعيداً عن العمود بمسافة ١٠ كم، وكلها أمور تعتقد الوكالة أنها قد تكون ذات صلة ببحوث لتطوير سلاح نووي. وذكرت إيران أن الوثائق ملفقة وأن المعلومات الواردة في هذه الوثائق يمكن العثور عليها بسهولة في مصادر مفتوحة. وخلال الاجتماعات المذكورة آنفاً، وصفت الوكالة أيضاً بارامترات وأعمال تطوير تتعلق بقذيفة شهاب ٣، خاصة الجوانب التقنية لمركبة قذائف عائدة، ووضعت تحت تصرف إيران، لفحصها، صورة حاسوبية قدمتها دول أعضاء أخرى تبيِّن رسماً تخطيطياً لمحتويات المخروط الداخلي لمركبة قذائف عائدة. وقدَّرَت الوكالة أن هذا الرسم التخطيطي يرجَّح إلى حد كبير أنه يمكنه استيعاب جهاز نووي. وذكرت إيران أن برنامج قذائفها ينطوي على استخدام رؤوس حربية تقليدية فقط، كما أنه جزء من البرنامج الفضائي للبلد ، وأن الرسم التخطيطي الذي عرضته الوكالة لا يقوم على أي أساس وملفق.

٤٠- وخلال الاجتماعات التي عُقِدت يومي ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير وفي الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، طلبت الوكالة من إيران إيضاح عدد من إجراءات الشراء المضطلع بها بواسطة معهد البحوث التعليمية ومركز البحوث الفيزيائية ومعهد الفيزياء التطبيقية، والتي يمكن ربطها بالدراسات المزعومة السالفة الذكر. ويشمل ذلك دورات تدريبية تتعلق بحسابات النيوترونات، وأثر الموجات الصدمية على المعدن، والإثراء/فصل النظائر، والقذائف الباليستية. كما بذلت جهود من أجل شراء فرجات شرارية، وبرامج حاسوبية تتعلق بالموجات الصدمية، ومصادر نيوترونية، وأجزاء صلب خاصة (الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2006/15)، ومعدات قياس الإشعاعات بما في ذلك مقاييس طيف أشعة غاما في الحُفَر. وفي إجابتها المكتوبة بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ذكرت إيران أن الاستفسار عن البرنامج الحاسوبي "PAM Shock" كان "بغرض دراسة هندسة الطائرات وتصادم المركبات والوسائد الهوائية وتصميم أحزمة الأمان". كما ذكرت إيران أن الغرض من أجهزة مراقبة الإشعاعات التي استفسرت عنها هو استخدامها لأغراض الوقاية من الإشعاعات. ولم يرد بعد رد إيران بشأن الجهود الرامية إلى الحصول على دورات تدريبية تخص الحسابات النيوترونية، والإثراء/فصل النظائر، والفرجات الشرارية، والبرامج الحاسوبية المتعلقة بالموجات الصدمية، والمصادر النيوترونية ومعدات قياس الإشعاعات فيما يخص مقاييس طيف أشعة غاما في الحفر.

٤١- وخلال هذه الاجتماعات نفسها طلبت الوكالة إيضاحات بشأن أدوار بعض المسؤولين والمعاهد وعلاقتهم بالأنشطة النووية. كما طولبت إيران بإيضاح مشاريع معينة مثل ما يعرف باسم "المشروع ٤" (ربما إثراء اليورانيوم) والأنشطة البحثية التطويرية المتعلقة بالليزر. وأنكرت إيران وجود بعض الهيئات ومسؤولي المشاريع المشار إليهم في الوثائق، وأنكرت أن تكون لهيئات أخرى مذكورة في الوثائق أية مشاركة في أنشطة تتعلق بالمجال النووي. كما أنكرت إيران وجود بعض الأشخاص المذكورين في الوثائق؛ وقالت إنه لا أساس للمزاعم المثارة بشأن أدوار أشخاص آخرين مذكورين في الوثائق. ولم يرد بعد رد إيران على طلب الوكالة بشأن "المشروع ٤" والأنشطة البحثية التطويرية المتعلقة بالليزر.

٤٢- وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اقترحت الوكالة عقد اجتماع لاحق لعرض وثائق إضافية بشأن الدراسات المزعومة على إيران، بعد أن أجازت لها البلدان التي زودتها بهذه الوثائق أن تفعل ذلك. ولم ترد إيران بعد على اقتراح الوكالة.

باء- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

٤٣- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت الوكالة بأول عملية جرد للرصيد المادي في محطة إثراء الوقود في ناتانز والتحقّق منه. ومنذ أن بدأت العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧، جرى تلقيم ما مجموعه ١٦٧٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلاسل التعاقبية. وعرض المُشغّل، في جملة أمور، نحو ٧٥ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم على أنه المنتج، مفيداً عن إثراء بنسبة ٣,٨% من اليورانيوم-٢٣٥. وظلّ خرج المرفق أدنى بكثير من قدرته التصميمية المعلنة. ولم تجر أية عمليات تركيب لطاردات مركزية خارج نطاق منطقة السلاسل التعاقبية الأصلية المؤلّفة من ثماني عشرة سلسلة. وأشغال التركيب، بما يشمل المعدّات وأنابيب التوصيل الفرعية، متواصلة فيما يخصّ مناطق السلاسل التعاقبية الأخرى. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٧، أجري ما مجموعه تسع عمليات تفتيش مفاجئة في محطة إثراء الوقود. وما زالت جميع المواد النووية الموجودة في المحطة المذكورة خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة التابعة للوكالة.

٤٤- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أفادت إيران بأنها "وافقت" على أن تناقَش مع الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مسألة "تبادل المعلومات بشأن الجيل الجديد لأجهزة الطرد المركزي" (الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2007/58). وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، زار المدير العام ونائب المدير العام لشؤون الضمانات مختبر البحوث التطويرية التابع لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في شركة قالاي الكهربائية، حيث قُدِّمت إليهما معلومات عن أنشطة البحوث التطويرية الجارية هناك. وتضمّنت تلك المعلومات ما يتعلق بالعمل الجاري على أربعة تصاميم مختلفة للطاردات المركزية، وهي: تصميمان لدوّارَيْن دون المرحلة الحرجة، وتصميم لدوار يشتمل على منافخ، وتصميم لطاردة مركزية أكثر تقدّماً. وأبلغت إيران الوكالة أن مختبر البحوث التطويرية يعكف على تطوير مكوّنات طاردة مركزية ومعدّات قياس ومضخّات فراغية بهدف امتلاك قدرات إنتاجية محلية كاملة في إيران.

٤٥- وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغت إيران الوكالة باعتزامها تركيب أول طاردة مركزية من جيل الطاردات المركزية الجديدة دون الحرجة (طراز IR-2) في المحطة التجريبية لإثراء الوقود وقامت بتقديم معلومات تصميمية ذات صلة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أكّدت الوكالة أنه جرى تركيب آلة اختبار فردية IR-2 وسلسلة اختبار تعاقبية مؤلّفة من ١٠ آلات IR-2 في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وأفادت إيران بأنه جرى تلقيم نحو ٠,٨ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل الآلة الفردية في الفترة ما بين ٢٢ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وواصلت إيران في المحطة التجريبية لإثراء الوقود اختبار طاردات مركزية طراز P-1 ضمن سلسلة تعاقبية مؤلّفة من آلة واحدة ومن ١٠ آلات ومن ٢٠ آلة ومن ١٦٤ آلة. وفي الفترة ما بين ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قامت إيران بتلقيم ما مجموعه قرابة ٨ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل الطاردة المركزية الفردية طراز P-1 وداخل السلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٠ آلات طراز P-1؛ ولم يتم تلقيم أية مواد نووية داخل السلاسل التعاقبية المؤلفة من ٢٠ آلة ومن ١٦٤ آلة. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ تم تفكيك الطاردة المركزية الفردية طراز P-1 والسلاسل التعاقبية المؤلفة من ١٠ آلات و٢٠ آلة طراز P-1؛ وتم تخصيص هذا الحيز من أجل الآلات الجديدة طراز IR-2. وتمت جميع هذه الأنشطة في إطار تدابير الاحتواء والمراقبة التابعة للوكالة.

٤٦- وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قام نائب المدير العام لشؤون الضمانات ومدير شعبة العمليات (باء) في إدارة الضمانات بزيارة المختبرات المقامة في لشقر أباد، حيث كانت تجري أنشطة إثراء بالليزر في عام ٢٠٠٣ وما قبله. وهذه المختبرات تُدار في الوقت الحاضر من جانب شركة خاصة تقوم بإنتاج وتطوير معدّات ليزرية

لأغراض صناعية. أما جميع المعدّات الليزرية السابقة فقد جرى تفكيكها وبعضها مخزون في الموقع. وقدّمت إدارة الشركة معلومات تفصيلية عن الأنشطة الراهنة والمعتزمة، بما في ذلك الخطط الموضوعة للأعمال التشييدية التوسّعية الجديدة، وأفادت الشركة بأنها لا تقوم حالياً، ولا هي تعتزم القيام، بأية أنشطة لإثراء اليورانيوم.

جيم- أنشطة إعادة المعالجة

٤٧- واصلت الوكالة رصد استخدام وتشييد الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعّة، وفي المفاعل البحثي النووي الإيراني (طراز IR-40)؛ وذلك من خلال القيام بعمليات تفتيش والتحقّق من المعلومات التصميمية. ولم تكن ثمة أية مؤشّرات تدلّ على وجود أنشطة جارية تتعلق بإعادة المعالجة في تلك المرافق. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت إيران بأنه لم تجر أية أنشطة بحوث تطويرية تتعلق بإعادة المعالجة في إيران، وهو ما تستطيع الوكالة تأكيده فيما يخصّ تلك المرافق وحدها.

دال- المشاريع المتعلقة بمفاعل الماء الثقيل

٤٨- في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أجرت الوكالة عملية تحقّق من المعلومات التصميمية في المفاعل طراز IR-40؛ وقد لاحظت أن تشييد هذا المرفق ماض قُدماً. وواصلت الوكالة رصد تشييد محطة إنتاج الماء الثقيل مستخدمة صوراً ملتقطة بالسواتل. وتشير تلك الصور إلى أن هذه المحطة هي قيد العمل.

هاء- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

هاء-١- تحويل اليورانيوم

٤٩- خلال حملة التحويل الراهنة في مرفق تحويل اليورانيوم، التي بدأت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان قد جرى إنتاج قرابة ١٢٠ طناً من اليورانيوم على شكل سادس فلوريد اليورانيوم حتى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبذلك يصل إجمالي كمية سادس فلوريد اليورانيوم التي أنتجت في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٣٠٩ أطنان؛ علماً بأن كل هذه الكمية ما زال خاضعاً لتدابير الاحتواء والمراقبة التابعة للوكالة. وأفادت إيران بأنها لا تقوم حالياً بأية أنشطة بحوث تطويرية تتعلق بتحويل اليورانيوم فيما عدا الأنشطة التي تقوم بها في أصفهان.

هاء-٢- المعلومات التصميمية

٥٠- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، طلبت الوكالة من إيران أن تعيد النظر في قرارها تعليق تنفيذ النص المعدّل للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الخاصة بها (الفقرات ١٢ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2007/22)، لكنّ لم يجر إحراز أي تقدّم بشأن هذه القضية. إلا أن إيران قدمت معلومات تصميمية مستوفاة بشأن المحطة التجريبية لإثراء الوقود.

هاء-٣- أمور أخرى

٥١- في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قامت الوكالة على أراضي الاتحاد الروسي بالتحقّق من الوقود الطازج المقرّر أن تُزوّد به محطة بوشهر للقوى النووية وبوضع الأختام عليه، وذلك قبل شحنه إلى إيران. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان قد جرى في هذه المحطة تسلم جميع مجمعات الوقود والتحقّق منها ووضع الأختام عليها من جديد.

واو- موجز

٥٢- استطاعت الوكالة مواصلة التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنة في إيران. فقد أتاحت إيران للوكالة معاينة المواد النووية المعلنة، وقدمت التقارير المطلوبة منها بشأن حصر المواد النووية فيما يخص المواد والأنشطة النووية المعلنة. وردت إيران أيضاً على الأسئلة الموجهة إليها وقدمت إيضاحات وإسهابات بشأن القضايا التي طرحت في سياق خطة العمل، باستثناء ما يخص الدراسات المزعومة. وأتاحت إيران مقابلة أفراد معينين استجابةً منها لطلبات الوكالة. وصحيح أنه لم يُتَحْ للوكالة إجراء مقابلات مباشرة مع أفراد قيل إن لهم ارتباطاً بالدراسات المزعومة إلا أنه تم تقديم ردود مكتوبة على بعض أسئلة الوكالة.

٥٣- وقد تمكنت الوكالة من أن تخلص إلى أن الإجابات التي قدمتها إيران، وفقاً لخطة العمل، متسقة مع استنباطات الوكالة في حالة تجارب البولونيوم ٢١٠ ومنجم غشين؛ وإلى أن تلك الإجابات ليست غير متسقة مع استنباطات الوكالة في حالة التلوث الموجود في الجامعة التقنية وأنشطة الشراء التي قام بها الرئيس السابق لمركز البحوث الفيزيائية. لذا تعتبر الوكالة أن تلك المسائل لم تعد مسائل عالقة في المرحلة الراهنة. إلا أن الوكالة ما زالت، وفقاً لإجراءاتها وممارساتها، تسعى للحصول على تأكيد قاطع لاستنباطاتها وللتحقق من هذه القضايا كجزء من تحققها من اكتمال البيانات الصادرة عن إيران.

٥٤- وتتمثل القضية الرئيسية الوحيدة الباقية ذات الصلة بطبيعة برنامج إيران النووي في الدراسات المزعومة حول "مشروع الملح الأخضر" وإجراء الاختبارات على متفجرات قوية، ومركبة القذائف العائدة. وهذا أمر جد مقلق، بل وحاسم فيما يخص تقييم احتمال وجود بعد عسكري في برنامج إيران النووي. واستطاعت الوكالة أن تعرض بعض الوثائق ذات الصلة على إيران في الفترة الممتدة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهي ما زالت تعكف على دراسة المزاعم المسوقة وأقوال إيران رداً عليها. وقد أكّدت إيران أن لا أساس لهذه المزاعم وأن البيانات ملفّقة. إن تقييم الوكالة العام يتطلب جملة أمور منها فهم دور وثيقة معدن اليورانيوم والحصول على إيضاحات، لم تقدمها إيران بعد، بشأن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها بعض المؤسسات المتعلقة بالقطاع العسكري. ولم تحصل الوكالة على إذن باطلاع إيران على بعض المواد الأخرى إلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ولم ترد إيران على الطلب الذي وجهته إليها الوكالة في اليوم نفسه بشأن اطلاعها على تلك الوثائق الإضافية المتعلقة بالدراسات المزعومة. وعلى ضوء ما تقدم فإن الوكالة ليست بعد في وضع يؤهلها لتحديد كامل طبيعة برنامج إيران النووي. إلا أنه ينبغي ملاحظة أن الوكالة لم تكتشف وجود استخدام لمواد نووية فيما يتصل بالدراسات المزعومة، وأنها لا تملك معلومات ذات مصداقية في هذا الصدد. وقد ظل المدير العام يحث إيران على أن تسعى حثيثاً مع الوكالة إلى إجراء فحص أكثر إسهاباً للوثائق المتاحة بشأن الدراسات المزعومة، وهي الوثائق التي أذن للوكالة بأن تطلع إيران عليها.

٥٥- وقد تلقت الوكالة مؤخراً من إيران معلومات إضافية مماثلة لتلك التي كانت إيران قد زوّدتها بها سابقاً بموجب البروتوكول الإضافي، فضلاً عن معلومات تصميمية مستوفاة. ونتيجة لذلك، فإن معرفة الوكالة بمجريات برنامج إيران النووي المعلن الراهن باتت أوضح. إلا أن توفير هذه المعلومات جرى على أساس محدد الغرض وليس على نحو متسق وكامل. وقد ظل المدير العام يحث إيران على تنفيذ البروتوكول الإضافي في أقرب وقت ممكن، وباعتباره تدبيراً هاماً لبناء الثقة طالبها به مجلس المحافظين وأكده مجلس الأمن. كما ظل المدير العام يحث إيران على تنفيذ النص المعدل للبند ٣-١ من الجزء العام من ترتيباتها الفرعية، وهو البند الذي يتناول التبكير بتقديم معلومات تصميمية. وأبدت إيران استعدادها لتنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي والنص المعدل للبند ٣-١ من الجزء العام من ترتيباتها الفرعية، وذلك "إذا أعيد الملف النووي من مجلس الأمن إلى الوكالة."

٥٦- وخلافاً لمقررات مجلس الأمن، لم تعلق إيران أنشطتها المتعلقة بالإثراء، حيث استمرت في تشغيل المحطة التجريبية لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود. وإلى جانب ذلك، استهلت إيران أعمال تطوير جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي. كما واصلت إيران إنشاء المفاعل IR-40 وتشغيل محطة إنتاج الماء الثقيل.

٥٧- ويجب على إيران، فيما يخص برنامجها الراهن، أن تواصل بناء الثقة بشأن نطاق هذا البرنامج وطبيعته. وترسيخ الثقة بالطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي يتطلب تمكين الوكالة من تقديم توكيدات لا بشأن المواد النووية المعلنة فحسب، بل أيضاً، وبقدر مماثل من الأهمية، بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. وباستثناء قضية الدراسات المزعومة، التي تظل قضية عالقة، فإنه ليس لدى الوكالة أية معلومات مجسدة بشأن احتمال وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. وصحيح أن إيران قدمت بعض المعلومات التفصيلية الإضافية بشأن أنشطتها الراهنة على أساس محدد الغرض إلا أن الوكالة لن تكون في وضع يؤهلها لإحراز تقدم صوب تقديم توكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران قبل تحقيقها قدراً من الوضوح بشأن طبيعة الدراسات المزعومة، وفي ظل عدم تنفيذ البروتوكول الإضافي. وهذا أمر شديد الأهمية على ضوء السنوات العديدة التي اضطلعت خلالها إيران بأنشطة غير معلنة، وعلى ضوء قصور الثقة الناتج عن ذلك. لذا فإن المدير العام يحث إيران على تنفيذ جميع التدابير الضرورية التي دعا إلى اتخاذها مجلس المحافظين ومجلس الأمن من أجل بناء الثقة في الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

٥٨- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.